الأمم المتحدة

A/75/PV.81

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٨١

الأربعاء، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/75/891)

مشروع القرار (A/75/L.99)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا لعرض مشروع القرار A/75/L.99.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بند جدول الأعمال قيد النظر اليوم معنون "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي". وهذه المجموعة هي منظمة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أربعة بلدان هي: أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا. ولا تزال بلدان المنطقة تتأثر بالنزاع، مما يعوق تنميتها وسبل عيش شعوبها، وفي هذا الصدد سأتكلم اليوم عن الحالة في جورجيا.

وبدون الخوض كثيرا في تاريخ النزاع، أود أن أذكر أنه منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفي انتهاك مباشر لعدد من اتفاقات وقف إطلاق النار، استهدف السكان الجورجيون وغيرهم من المجموعات الإثنية وطردوا جماعيا من أبخازيا، أكثر مناطق جورجيا تنوعا ثقافيا، وهو ما انعكس في الواقع أيضا في قرارات مجلس الأمن في ذلك الوقت.

وقد أكد أكثر من ٨٠ قرارا وبيانا من رئيس مجلس الأمن وبلاغا بالإجماع "التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا"، وشددت هذه القرارات والبيانات على ضرورة "التصدي بجدية لضرورة ضمان العودة الكريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك التصدي لشواغلهم بشأن أمنهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم" (القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦)).

وللأسف، استخدم الاتحاد الروسي بصفاقة في عام ٢٠٠٩ حق النقض لمنع بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويمكن قول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الشيء نفسه فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وجاء ذلك بعد العدوان العسكري الروسي الشامل على بلدي في عام ٢٠٠٨، عندما كانت هناك حاجة ماسة إلى وجود الأمم المتحدة. وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس، ترفض روسيا حتى يومنا هذا السماح لآلية الرصد الوحيدة القائمة – بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي – بممارسة ولايتها على الأراضي المحتلة التي يسيطر الاتحاد الروسي عليها سيطرة فعلية.

ولم يف الاتحاد الروسي بعد بالالتزامات التي تعهد بها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، أي سحب جيشه، وتعهد بعدم استخدام القوة، ووضع ترتيبات أمنية دولية.

وبدلا من ذلك، تنفذ سلطات الاحتلال الروسية سياسة الضم التدريجي من خلال ما يسمى بإقامة الحدود عن طريق مدّ سياجات الأسلاك الشائكة ووضع علامات حدودية وحواجز مصطنعة أخرى. ونتيجة لذلك، يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة من الحرمان المستمر من حيث حقوقهم الإنسانية الأساسية والعزلة والتمييز.

وآخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، استنادا إلى قرار مجلس حقوق الإنسان المعنون "التعاون مع جورجيا" (A/HRC/RES/43/37)، يتحدث عن مختلف أشكال التمييز التي لا يزال يواجهها المنحدرون من أصل جورجي في كلتا المنطقتين، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، والحرمان من الحرية، والاحتجاز التعسفي، وانتهاك الحق في الملكية، وانتهاكات الحق في الصحة، والقيود المفروضة على التعليم باللغة الأم، والممارسة المستمرة لهدم أنقاض المنازل العائدة للمشردين داخليا، وبناء مدافن النفايات في موقع المنازل المهدمة في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

ويؤكد التقرير أيضا أنه لم تتم محاسبة أي شخص "على أربع حالات حرمان تعسفي من الحياة حدثت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية". وتؤكد المفوضة السامية على أن ذلك "يسهم في زيادة مناخ الإفلات من العقاب، مما قد يؤدي إلى مزيد من التوترات والعنف". وقد زاد تفاقم وضع حقوق الإنسان والحالة الإنسانية على أرض الواقع بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

ولا يزال التمييز على أسس عرقية في المنطقتين واقعا مروعا، وتشتد كل سنة ممارسة الاحتجاز غير القانوني للمواطنين الجورجيين واختطافهم. والقرار الأخير الذي اتخذته السلطات التي تمارس سيطرة فعلية في منطقة تسخينفالي باحتجاز وسجن المواطن الجورجي زازا غخيلادزه بصورة غير قانونية ليس سوى أحدث مثال على ذلك.

ومما يثير الجزع بوجه خاص أنه خلال السنوات الماضية لم يسمح لأي من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، أو مسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو مجلس أوروبا، بزيارة منطقة أبخازيا وتسخينفالي المحتلة، التي ظلت مغلقة تماما أمام آليات الرصد الدولية منذ عام ٢٠٠٩.

وأرست المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير بشأن قضية جورجيا ضد روسيا (الثانية)، قانونا مسؤولية روسيا – بوصفها السلطة التي تمارس سيطرة فعلية على المناطق – عن انتهاك حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم، وخلصت إلى أنها ملزمة بتمكين السكان من أصل جورجي من العودة إلى ديارهم، عملا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ولهذه المسألة جوانب مختلفة، ولكننا سننظر اليوم في مشروع قرار (A/75/L.99) لا يتعلق إلا بالجوانب الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان من هذه المسألة. وينظر في مشروع القرار المتعلق بمركز النازحين واللاجئين في الجمعية العامة منذ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ويهدف مشروع القرار إلى إعادة تأكيد حق العودة بأمان وكرامة؛ وإعادة تأكيد حقوق الملكية للسكان النازحين قسرا؛ ويؤكد من جديد أن التغييرات الديمغرافية القسرية أمر لا يجوز قبوله؛ ويكفل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى السكان المحتاجين.

ويؤكد مشروع القرار من جديد الدور المحوري لمناقشات جنيف الدولية ويؤيدها ويدعو جميع المشاركين إلى المشاركة بحسن نية في

المفاوضات لإيجاد حل سلمي ودائم. ويدعو إلى وضع جدول زمني محدد لعودة النازحين واللاجئين والحفاظ على أداة الإبلاغ من أجل إبقاء المجتمع الدولي على علم بتنفيذ القرار من خلال التقارير السنوية للأمين العام.

ما زال ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد قسرا، بغض النظر عن طول فترة تشردهم، يتوقعون ويأملون في عودة آمنة وكريمة ومستدامة إلى أماكنهم الأصلية، ويتوقعون من المجتمع الدولي أن يتصرف وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وفي حين يشير مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة إلى الحالة في بلد واحد، هو جورجيا، فإن المسألة المطروحة تشكل جزءا لا يتجزأ من تحد عالمي: التشريد القسري. ولمعالجة هذه المسألة، يجب أن نعمل وفقا للمبادئ وألا نكون ملزمين بنطاق إقليمي ضيق.

ولذلك، أقف اليوم على هذه المنصة السامية لتقديم مشروع القرار A/75/L.99 المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا"، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، "النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي"، والذي تشارك في تقديمه إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، توفالو، تونغا، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فانواتو، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان. وأطلب دعم الأعضاء.

في هذا المحفل، ينبغي لنا جميعا أن نعترف بالطابع الإنساني المطلق لمبدأ العودة. ولذلك، نناشد الأعضاء تطبيق المبدأ ذاته على النازحين داخليا من جورجيا. فهم أيضا جزء من مسعانا العالمي لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ولذلك، أحث الأعضاء مرة أخرى على التصويت لصالح مشروع القرار A/75/L.99.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أبلغ الأعضاء بأننا سنبت أولا في مشروع القرار، إلى جانب تعليلات التصويت قبل التصويت وبعده. وستعقد المناقشة بشأن هذا البند بعد ذلك مباشرة.

وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.99. وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي، الجمهورية العربية السورية، التعبير عن موقفه تجاه البند ٣٥ من جدول الأعمال المعروض على الجمعية العامة؛ وتجاه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/75/L.99؛ وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/75/891).

توقع وفد بلدي ملاحظة تغيير حقيقي من قبل معدّي وداعمي مشروع القرار هذا فيما يخص معالجة أوضاع المشردين داخلياً واللاجئين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ولكن الواقع كان مغايراً لذلك. حيث نشهد أمامنا اليوم مشروع قرار مسيس على جميع الأصعدة اعتمد على وجهة النظر الضيقة لأطراف معينة دوناً عن غيرها، واستند إلى مصادر تفتقد إلى أدنى معايير المصداقية والحياد والنزاهة، ومحاولة لبعض الدول لصرف انتباه المجتمع الدولي عن أفعالها غير المسؤولة والمتهورة. كما يتجاهل مشروع القرار المعروض أمامنا الشواغل الحقيقية لسكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وسيؤدي اعتماده إلى تفاقم حالة المشردين داخلياً واللاجئين.

وبدلاً من النظر في الأسباب الجذرية لهذه المشاكل، تفضل وفود بعض الدول الاستمرار في ممارسة تقديم مشروع القرار المتحيز هذا لدوافع سياسية. هذه الجهود غير المجدية لا تقوض الثقة بين الأطراف فحسب، بل تتدخل سلباً أيضاً في العمل في المجال الإنساني.

إن اتهام أطراف معينة بإجراء تغييرات ديموغرافية قسرية والإشارة إلى حالة إنسانية أفرزها نزاع مسلح، ليس خوفاً على المدنيين وإنما لاستخدام ذلك كذريعة لتوجيه أصابع الاتهام إلى أطراف دون غيرها، يعتبر أمراً مرفوضاً تماماً. وعليه، نحث وفود الدول الأعضاء على عدم الاضطلاع بدور في تسييس أعمال هذه المنظمة وقراراتها. وكما نكرر ونقول دائماً: إذا لم تكن بلدك أو حكومتك مستهدفة اليوم، فسيقومون باستهدافها غداً. وبالتالي سيصوت وفد بلدي معارضاً مشروع القرار المذكور أعلاه وندعوكم إلى اتخاذ الإجراء ذاته.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيصوت الاتحاد الروسي معارضاً لمشروع القرار A/75/L.99 الذي قدمه الوفد الجورجي. وسأوضح السبب الآن.

إن هذه التوشية الإنسانية وهذا القلق الوهمي على اللاجئين والمشردين داخلياً يخفي في ثناياه محاولة أخرى من جانب تبليسي وحُماتها لتقويض عملية التطبيع في المنطقة، وممارسة الضغط على دولتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ذواتي السيادة، وفرض إرادتها عليهما. لا يؤدي استغلال مسألة اللاجئين إلا إلى تقويض الخطوات العملية المتخذة لحل المشاكل الإنسانية القائمة في المنطقة. وتضر تلك المبادرة أيضاً بعملية مناقشة جنيف وتؤجج الانقسامات بين ممثلي مختلف الجنسيات الذين يعيشون في جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونحث جورجيا وشركاءها بقوة على إنهاء ممارسة شن الهجمات التي لا أساس لها ضد تسخينفالي وسوخومي في المحافل الدولية، والبدء أخيراً في العمل من أجل التعايش السلمي، ومن ثم إظهار إرادتهم في مناقشة المسائل الإنسانية مناقشة بناءة.

ويطلب وفد الاتحاد الروسي إجراء تصويت على مشروع القرار A/75/L.99، وندعو جميع الوفود التي عارضت تسييس أعمال الجمعية العامة إلى التصويت معارضين لمشروع القرار.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بناء على تعليمات من حكومتي، أخذ وفد جمهورية إكوادور الكلمة ليعلل تصويته على هذه المسألة.

فيما يتعلق بمسألة المشردين واللاجئين من أبخازيا وجورجيا وأوسيتيا الجنوبية، تؤكد إكوادور مجدداً تأييدها للامتثال لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المناظرة في القانون الدولي العام، التي ندين بموجبها جميع انتهاكات حقوق الإنسان، أينما وقعت أو أيا كان من ترتكب ضده.

ولا تحكم إكوادور مسبقاً على حقوق الأطراف المتضررة من النزاع الدائر حول مسألة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فتلك أقاليم أعلنت استقلالها واعترفت بعض البلدان باستقلالها. ويعترف بلدي بحق جميع المشردين داخلياً واللاجئين وذريتهم الذين اضطروا إلى ترك ديارهم بسبب النزاع، بغض النظر عن أصولهم العرقية، في العودة إلى ديارهم بسلام وأمان.

ونحث جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص والشعوب في المناطق التي يدور فيها النزاع، بما في ذلك الإعمال الفعال للحق في السلام والتنمية، بما في ذلك ضرورة احترام حقهم في الملكية والحاجة إلى وصول المساعدة الإنسانية إليهم من دون عوائق.

وتؤيد إكوادور ضرورة حل هذا النزاع وجميع النزاعات بالوسائل السلمية، ونؤكد من جديد الحاجة إلى الاستعاضة عن عبارات الاتهام والجزاءات بلغة التعاون والحوار.

ويؤيد بلدي ضرورة تشجيع الحوار الدولي في جنيف بشأن الأمن والاستقرار في القوقاز باعتباره أنسب طريقة لمواصلة الاتصالات بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، بوساطة من روسيا والولايات

المتحدة الأمريكية، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، نحث جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع على الامتناع عن المشاركة في أعمال انفرادية يمكن أن تقوض صلاحية القانون الدولي العام وتضعف المبادرات المتعددة الأطراف التي نعتقد أنها أنسب وسيلة لمعالجة هذه المشكلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.99 المعنون: "حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت الدول التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.99: جزر سليمان وليبريا ونيوزيلندا واليابان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو

المعارضون:

بيلاروس، بوروندي، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غينيا – بيساو، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/75/L.99 بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ١٤، مع امتناع ٧٠ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٢٨٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سنبدأ الآن مناقشة البند قيد النظر.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ودولها الأعضاء، وهي أذربيجان، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا وبلدي، أوكرانيا.

تتخذ الدول الأعضاء في المنظمة مرة أخرى في هذا العام موقفا مشتركا، دعما للقرار ٧٥/٢٨٥، المعنون "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

يعالج القرار مسألة التشريد المطول في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا، ولا سيما في جورجيا، حيث لا يزال مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا مشردين قسرا جراء النزاع وعدة موجات من التطهير العرقي منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. ويركز النص، بوصفه قرارا إنسانيا، على التشريد القسري فحسب ويدعو إلى احترام الحق في العودة وحقوق الملكية وإلى تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من جورجيا.

ونأسف لأنه على الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي، لا يزال مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين من منطقة أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، الفارين من التطهير العرقي، محرومين من حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. وفضلا عن ذلك، فإن تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع لا تزيد من عرقلة عودة المشردين داخليا فحسب، ولكنها تشكل أيضاً تهديدا وشيكا بحدوث موجة جديدة من التشريد القسري.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره A/75/891، فإنه لم تُلاحظ تغيرات هامة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يتعلق بممارسة المشردين داخلياً أو اللاجئين لحقهم في العودة.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من جورجيا مدعاة لبالغ القلق. فحالات الاحتجاز غير القانوني وعمليات الاختطاف على طول الخط المجاور للأراضي المحتلة، وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف جماعات عرقية بعينها، والحرمان من الحق في الحياة، وحظر الحق في التعليم باللغة الأم للجورجيين، والانتهاكات للحق في الصحة، وتقييد الحقوق المتصلة بحرية التنقل والإقامة والملكية، وإقامة الأسلاك الشائكة على نحو غير قانوني وغيرها من الحواجز المصطنعة، لا تزال تلحق الضرر بالحياة اليومية للسكان المحليين. وتفاقمت حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية بسبب الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا. والحالة مثيرة للقلق بوجه خاص نظرا لعدم السماح لأي آليات رصد دولية برصد الحالة على أرض الواقع.

وفي ذلك السياق، نرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان لقرارات بشأن التعاون مع جورجيا، تعرب عن القلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية داخل منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين وتدعو إلى السماح بوصول المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى هاتين المنطقتين فورا ودون عوائق.

ونؤكد مجددا دعمنا لعملية مباحثات جنيف الدولية، وهي منبر فريد للمشاركين لمناقشة الأمن والاستقرار والمسائل الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونأسف لأن المناقشات بشأن أهم مسألة إنسانية في سياق تلك المباحثات يجري تقويضها باستمرار نتيجة عدم الاحترام المُرتب بصورة مشتركة من جانب المشاركين ذوي الصلة. ونرى أن هذا القرار أداة هامة لزيادة تشجيع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية على مضاعفة جهودهم لمعالجة المسائل التي تندرج في إطار ولايتهم، بما في ذلك تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة.

وتكرر الدول الأعضاء في مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا تأكيد دعمها الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويشكل القرار فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعادة تأكيد التزامنا بالحق الأساسي في العودة الآمنة والكريمة للمشردين

داخليا واللاجئين وللتعبير عن تضامننا مع المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم. ولذلك، صوتنا مؤيدين للقرار ودعونا الآخرين إلى الانضمام إلينا في دعم هذه القضية.

بذلك، أختتم بياني باسم مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في هذا العام، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها بشكل قاطع احتلال الاتحاد الروسي للأراضي الجورجية وممارسته للسيطرة الفعلية عليها، فضلا عن مسؤولية روسيا عن قتل المدنيين والعسكريين الجورجيين وتعذيبهم وإساءة معاملتهم واحتجازهم تعسفا.

وأوكرانيا تدين إدانة تامة تلك الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية، وتحديدا بشأن المشردين داخليا والعائدين وعدم استخدام القوة والترتيبات الأمنية الدولية. وندين بشدة حرمان عدد كبير من المشردين داخليا من حقهم في العودة إلى ديارهم بطريقة آمنة وكريمة.

وأحث سلطات الاحتلال الروسية على إنهاء ممارساتها غير القانونية والوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأود أيضا أن أوجه انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن الاتحاد الروسي، بعد مرور ١٣ عاما على بدء عدوانه على الأراضي الجورجية واحتلاله لها، لا يزال يرفض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ولا سيما سحب قواته العسكرية والأمنية وأسلحته من المنطقتين والسماح بإنشاء آليات أمنية دولية على أرض الواقع.

وتدعو أوكرانيا الاتحاد الروسي إلى الوفاء بتلك الالتزامات ووقف الاحتلال المؤقت لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين.

السيد بولاسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال والبلطيق – إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا والنرويج وبلدي، ليتوانيا.

ويحظى هذا البيان بتأييد الدول التالية: أوكرانيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفاكيا والنمسا وهولندا.

أولا، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وللأسف، لا يزال الاتحاد الروسي ينتهك السلامة الإقليمية لجورجيا، باحتلاله لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين.

ومن المؤسف أن روسيا لا تزال تنتهك على نحو خطير اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ والتدابير اللازمة لتنفيذه المتفق عليها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتواصل روسيا وجودها العسكري غير القانوني وأنشطتها على الأراضي الجورجية وتعزز سيطرتها على أجزاء من أراضي جورجيا، وهو ما يوضحه، في جملة أمور، قرارها في العام الماضي بإقامة ما يسمى بفضاء اجتماعي واقتصادي مشترك بين روسيا ومنطقة أبخازيا الجورجية.

وعلاوة على ذلك، أعلنت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بوضوح، في حكمها التاريخي الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير، أنه بينما تسيطر روسيا فعليا على الأراضي الجورجية المحتلة بصورة غير قانونية، فإنها مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة هناك.

يشمل ذلك الممارسة الحكومية المتمثلة في قتل المدنيين، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، وانتهاكات الحق في الحرية والأمن، والحق في حرية التنقل، واحترام الحياة الخاصة والأسرية.

ويذكرنا ذلك الحكم المهم بأنه حتى الآن، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على اتخاذ القرار المتعلق بالمشردين داخليا واللاجئين

من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، لم يتحقق أي تقدم في مسألة عودة المشردين داخليا واللاجئين بدون عوائق وبصورة طوعية وآمنة تحفظ لهم كرامتهم على أساس القانون الدولي والمبادئ المعترف بها دوليا. ولا يزال مئات الآلاف من النازحين محرومين من حقهم في العودة الآمنة والكريمة والطوعية إلى أماكنهم الأصلية، وأيضا من حقوق ملكيتهم.

وتستخلص نفس النتيجة في التقرير الشامل للأمين العام عن تنفيذ قرار العام الماضي ٣٠٠/٧٤ بشأن الأشخاص المشردين داخليا من منطقة أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا (A/75/891). ونتفق تماما في الرأي مع نتائج ذلك التحليل الشامل.

إن القرار ٢٨٥/٧٥، الذي اتخذ اليوم، يُلْزمنا بمواصلة العمل لتوفير الحماية والمساعدة للذين شُردوا قسرا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وضمان تمكنهم من ممارسة حقهم الأساسي في العودة الآمنة والكريمة.

وفي هذا السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جورجيا، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، لتطبيق حلول بديلة دائمة توفر فرصا للأشخاص المشردين داخليا للاندماج محليا أو، في حالات منفصلة، لإعادة توطينهم في أماكن أخرى من البلد، مع انعدام خيار عودة المشردين داخليا إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. ونبرز أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة لمساعدة السكان المتضررين قدر الإمكان عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المنافع الاجتماعية بالمجان لجميع المقيمين في أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

إن استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في تلك المناطق المحتلة من جورجيا لا يزال مدعاة للقلق الشديد. ويساورنا قلق عميق إزاء الإفلات من العقاب المحيط بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمرتكبة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وإن عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والاعتقال، وبعضها له نتائج مميتة، والقيود المطولة وغير المسبوقة على حرية التنقل، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم باللغة الأصلية لسكان تلك المناطق، كلها عوامل ذات تأثير سلبي مباشر على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من ذلك النزاع الذي طال أمده. وتسهم عملية"وضع العلامات والسياجات الحدودية" في زيادة تدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من جورجيا. وفي السنوات الأخيرة، ازداد تأثر الحالة بجائحة مرض فيروس كورونا.

إن اتخاذ القرار المتعلق بالتعاون مع جورجيا في الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/46/30) أظهر بوضوح أن المجتمع الدولي لا يزال ينظر في المسألة. كذلك تم الأعراب بجلاء في هذا القرار عن ضرورة التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية التي يواجهها الأشخاص الذين شردوا قسرا من منطقة أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

في ذلك السياق، ما زلنا نشعر بالقلق لأنه خلال السنوات القليلة الماضية لم تُمنح أي آلية دولية عملية رصد لحقوق الإنسان بدون قيد أو رقابة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. ومن هنا، نحض على تمكين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من الوصول الفوري إليهما.

نؤكد من جديد تأييدنا لعملية مناقشات جنيف الدولية وننضم إلى دعوة الأمين العام التي وجهها إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن تكثيف الجهود لإحراز تقدم ملموس في القضايا الأمنية والإنسانية الرئيسية من أجل تلبية الشواغل الإنسانية الملحة للسكان المتضررين، بمن فيهم النازحون داخليا. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار رفض روسيا والمشاركين من تسخينفالي وسوخومي الانخراط في موضوع اللاجئين والمشردين في مناقشات جنيف الدولية، على الرغم من أن هذا الموضوع جوهر ولاية مناقشات جنيف الدولية.

في الختام، نظرا لعدم إحراز تقدم في الميدان، نحض على استمرار مشاركة الأمم المتحدة. كما درجنا عليه في السنوات السابقة، فقد صوتنا لصالح القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دفوراك (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم بناء السلام وحل النزاعات في جورجيا، بما في ذلك من خلال مشاركته في رعاية مناقشات جنيف الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في الميدان.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء الحالة الراهنة في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين، والتدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان في هاتين المنطقتين.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية حق اللاجئين والمشردين داخليا في اختيار حل دائم، بما في ذلك العودة الطوعية والآمنة والكريمة، فضلا عن القدرة على ممارسة حقوق الملكية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم حتى الآن حيال هذه المسائل، ويذكر بأن معالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا مهمة أساسية في مناقشات جنيف الدولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الجورجية فيما يتعلق بالحلول السكنية الدائمة وكذلك فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المشردين داخليا في هذا المجال. وبالمثل، نشجع الحكومة على التصدي للصعوبات المتبقية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب والري، والتدفئة وسُبل العيش، فضلا عن الوصول إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والطبية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين في موعد سيعلن عنه.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.